الأمم المتحدة

S/2012/814

مجلس الأمن

Distr.: General
7 November 2012
Arabic
Original: English

# رسالة مؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة

كما تعلمون، حددت الهند أثناء رئاستها لمجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ تاريخا لعقد مناقشة مفتوحة لتناول ما تشكله أعمال القرصنة البحرية من تهديد للسلام والأمن الدوليين. وفي هذا السياق أعدت الهند مذكرة مفاهيمية (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) هـ. س. **بوري**

091112 091112 12-57736 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

**مرفق الرسالة المؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة**

**صون السلام والأمن الدوليين: القرصنة**

**مذكرة مفاهيمية**

أصبحت القرصنة البحرية والسطو المسلح في البحر شاغلين رئيسيين للمجتمع الدولي، ولا سيما أصحاب السفن والبحارة والمنظمات الدولية، وشركات التأمين والحكومات على حد سواء. ورغم الجهود الدولية التي بذلت في السنوات الأخيرة لاحتواء هذا التحدي، ظلت القرصنة البحرية مشكلة رئيسية ذات أبعاد اقتصادية وتجارية وإنسانية وأمنية. وما زال عدد من طرق التجارة البحرية الرئيسية في العالم، ولا سيما خليج عدن وخليج غينيا، متضررا من أعمال القرصنة، مما يعوق المبادلات والتجارة الدولية. وفي السنتين الماضيتين، أصبحت محنة البحارة الذين قام قراصنة باحتجازهم رهائن وأسرهم مثار قلق شديد أيضا للمجتمع الدولي.

وهناك العديد من العوامل التي ساهمت في مشكلة القرصنة، من بينها وجود مساحة شاسعة من الحيز البحري تخضع للوائح تنظيمية متراخية ووجود عصابات الجريمة المنظمة، ووجود جماعات متطرفة ذات دوافع سياسية في المنطقة المعنية، وعدم ترسيم الحدود البحرية، والصيد المفرط، وعدم الاستقرار السياسي في الصومال، على سبيل المثال لا الحصر.

وبالرغم من الإجراءات التي اتخذتها القوات البحرية لدول العالم لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، ما زال عدد الهجمات التي يشنها القراصنة مرتفعا إلى درجة تثير الجزع. وتشير عدة تقارير إلى أن شبكات القرصنة وممولوها والجهات الداعمة لها تقوم بتطوير القرصنة باعتبارها نموذج أعمال ناجح. وبمقدور القراصنة ممارسة نشاطهم بنجاح في المناطق التي تبعد كثيرا عن سواحل الصومال باستغلالهم أوجه القصور الأمني في البيئات البحرية وبالاستفادة من التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تفضي إلى وقوع مثل هذه الهجمات.

وقد تركز اهتمام مجلس الأمن بمسألة القرصنة بصورة رئيسية على التطورات المتعلقة بالقراصنة الصوماليين. وكانت المسائل القانونية محور تركيز أساسي لدى المجلس فيما يتعلق بالقرصنة الصومالية، وعلى وجه الخصوص الكيفية التي يمكن بها ضمان محاكمة القراصنة المشتبه فيهم وإيداعهم السجن في حالة الإدانة حيث لا يرغب في الاضطلاع بذلك سوى عدد محدود من البلدان. وفي الآونة الأخيرة، أولى مجلس الأمن أيضا اهتماما للقرصنة في

خليج غينيا. وسلط المجلس الضوء على ضرورة التعاون الدولي، من أجل التصدي لخطر القرصنة بوسائل من بينها بناء قدرات الدول في المنطقة. ولأن القرصنة في حالات كثيرة جريمة عابرة للحدود الوطنية حيث يزاول القراصنة نشاطهم عبر الحدود الوطنية، فإن حجم التعاون بين الحكومات والقوات البحرية ووكالات إنفاذ القانون يصبح عنصرا هاما في ذلك. وفي هذا الصدد، من المهم أيضا مواصلة تحديث المعلومات المتعلقة بالمناطق التي تعتبر فيها القرصنة شديدة الخطورة، حتى يتسنى استخدام الموارد الشحيحة للحكومات وغيرها من الموارد المستخدمة في تدابير مكافحة القرصنة بصورة أكثر حصافة.

وهناك إقرار عام في مجلس الأمن بأن مشكلة القرصنة البحرية والسطو المسلح في البحر لا يمكن معالجتها بالوسائل العسكرية وحدها؛ فالمشاكل الموجودة على الشاطئ، التي تتراوح من التخلف والفقر إلى وجود الممولين وزعماء عصابات القرصنة، يتعين أيضا معالجتها بطريقة شاملة وكلية. بيد أن المجلس قد تعامل مع مشكلة القرصنة من منظور إقليمي أكثر تركيزا بدلا من التعامل معها في سياق عالمي أوسع نطاقا.

والهدف من إجراء المناقشة المفتوحة التي ستعقد في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ هو الإحاطة علما بالجهود التي قام بها المجلس حتى الآن في مكافحة القرصنة بطريقة شاملة، مع التركيز بوجه خاص على مسألة البحارة المحتجزين رهائن من جانب القراصنة، بما في ذلك تقديم الرعاية لهم، سواء وهم في الأسر أو بعد الإفراج عنهم.

وستقترح الهند بيانا رئاسيا، لينظر فيه المجلس.